

5 May 2009

Original: Arabic

اللجنة التحضيرية لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٠

الدورة الثالثة

نيويورك، ٤-١٥ أيار/مايو ٢٠٠٩

ورقة عمل عربية مقدمة من الإمارات العربية المتحدة باسم مجموعة الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية حول مستقبل معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، ما بين فاعلية المعاهدة والتحديات المستقبلية

١ - تؤكد الدول العربية أولاً على استمرار دعمها للدور المحوري لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في منظومة منع الانتشار وفي تثبيت الأمن الدولي والإقليمي، وتؤكد استمرار التزامها بالمعاهدة وأهدافها وذلك بالرغم من الإشكاليات الخطيرة والعقبات المتعددة التي تتعرض لها عملية تنفيذ المعاهدة واستعراضها.

٢ - ولا شك أن السنوات الماضية شهدت سياسات مختلفة، وتفسيرات ومفاهيم متناقضة على الساحة الدولية استندت إلى معايير مزدوجة وأدت إلى تعريض هذا الدور الهام للمعاهدة إلى تهديد جاد بالتقويض وإلى فشل عملية الاستعراض عام ٢٠٠٥.

٣ - والدول العربية، إذ ترحب بالنوايا الإيجابية التي أعلنتها الإدارة الجديدة في الولايات المتحدة بشأن مبادرة إخلاء العالم من الأسلحة النووية، والدخول في مفاوضات جادة للحد من الأسلحة الاستراتيجية مع الاتحاد الروسي، والتحرك الإيجابي نحو التصديق على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية (CTBT)، وبدء المفاوضات حول التوصل إلى معاهدة لحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض الأسلحة النووية (FMCT) تكون قابلة للتحقق، فإنها تؤكد على أن هذه خطوات أولية هامة لكنها لم تقترن بعد بتدابير عملية ملموسة، ولا تنفي أهمية معالجة الإشكاليات والتحديات التي تهدد مستقبل المعاهدة وأهمها:



أولا - تحقيق عالمية المعاهدة

٤ - تعد عالمية معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية شرطا أساسيا لفاعليتها ومصداقيتها، ويأتي استمرار غياب تحقق تلك العالمية ليؤكد أولوية التنفيذ الكامل لنتائج مؤتمر استعراض المعاهدة وتمديدتها عام ١٩٩٥ ومؤتمر الاستعراض لعام ٢٠٠٠ في هذا الشأن، وبالأخص فيما يتعلق بالشرق الأوسط. ففي ضوء غياب عالمية المعاهدة، ما زال الوضع في هذه المنطقة مثالا صارخا لقصور فاعلية المعاهدة في تحقيق الأمن لأطرافها، إذ أنه في الوقت الذي انضمت فيه كافة دول المنطقة للمعاهدة وأخضعت كافة منشآتها النووية لنظام الضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية، بقيت إسرائيل خارج إطار المعاهدة، تمارس أنشطة نووية غير سلمية خارج أي رقابة دولية، مهددة لأمن دول المنطقة ومحفزة لاندلاع سباقات للتسلح النووي لا تحمد عقباه.

٥ - ويشكل تحقيق عالمية المعاهدة أولوية خاصة لفاعلية وقانونية قرار التمديد اللاهائي للمعاهدة عام ١٩٩٥، نظرا لارتباط قرار تمديد سريان العمل بالمعاهدة لا نهائيا باعتماد قرار الشرق الأوسط، كأحد أهم أركان صفقة التمديد اللاهائي، ويصعب من الناحية العملية والقانونية تعزيز فاعلية ومصداقية قرار التمديد اللاهائي دون تنفيذ قرار الشرق الأوسط، إذ أن تلك الصفقة الشاملة لا تتحقق إلا بإعمال وتنفيذ أركانها جميعا.

٦ - فبالرغم من تمديد المعاهدة لا نهائيا عام ١٩٩٥، تبين عمليا أن ما تم تمديده إلى الآن هو أوجه قصور المعاهدة المتمثلة في عدم فعاليتها في مجال نزع السلاح النووي، وانتهاج ازدواجية المعايير فيما يتعلق بعدم الانتشار النووي، وتقييد حق الدول غير النووية في الاستفادة من الاستخدام السلمي للطاقة والتطبيقات النووية لخدمة أغراض التنمية والتطور العلمي. وقد جاء استمرار أوجه القصور تلك نتيجة للتطبيق الاختياري لعناصر صفقة التمديد اللاهائي للمعاهدة والتي شملت للأسف إخفاق الدول الأطراف في المعاهدة في اتخاذ خطوات عملية تنفيذية فاعلة تهادف للضغط على إسرائيل بكل السبل الممكنة للدفع نحو التنفيذ غير المؤجل لقرار الشرق الأوسط لعام ١٩٩٥ وتحقيق عالمية المعاهدة في تلك المنطقة. وتؤكد الدول العربية أنه بالإضافة لما يمثله غياب عالمية المعاهدة في منطقة الشرق الأوسط من تهديد لأمن دولها واستقرارها، فإنه يمثل كذلك عقبة رئيسية أمام قبول الدول الأطراف في المعاهدة لأي التزامات جديدة أو تقييد لأي حقوق لها، ما دامت هناك دول خارج نطاق المعاهدة تضطلع بأنشطة نووية دون رقابة، ويتم التعاون معها والتغاضي عن قدراتها العسكرية في هذا المجال.

٧ - وعلى ضوء ذلك، تؤمن الدول العربية بأن أكبر تحد يواجه معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في هذا الظرف بالذات، هو تحقيق عالمية المعاهدة، والتي تمثل أولوية ملحة في المقرر الثاني للمؤتمر عام ١٩٩٥، لا سيما بالنسبة للدول التي تضطلع بأنشطة نووية لا تشملها أي ضمانات. ويشكل بلوغ هذا الهدف عنصرا رئيسيا لتحقيق السلم والأمن الإقليميين والدوليين، وتنص المعاهدة على أن تحقيق هذا الهدف يقع على عاتق كل الدول الأطراف وبوجه خاص الدول النووية لا سيما الدول الثلاث المودع لديها المعاهدة والرعاية لقرار الشرق الأوسط لعام ١٩٩٥ بحكم التزاماتها الخاصة بموجب المعاهدة والقرار.

٨ - وبغية تعزيز فاعلية ومصداقية المعاهدة وقرار تمديد سريان العمل بها لا نهائيا، فإنه من الضروري في هذه المرحلة أن يعتمد المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٠ خطة عمل فاعلة بشأن تحقيق عالمية معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية تتضمن سلسلة من الخطوات العملية للتوصل بشكل منهجي وتدرجي إلى تحقيق عالمية المعاهدة وفقا لما ينص عليه المقرر الثاني الذي اعتمده مؤتمر ١٩٩٥ بشأن المبادئ والأهداف.

٩ - وبالنظر إلى ما يتسم به الهدف المتمثل في تحقيق عالمية المعاهدة من أهمية بالغة، فإنه من الضروري أن يدعو المؤتمر الاستعراضي الدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية إلى أن تقدم إلى كل دورة من دورات اللجان التحضيرية والمؤتمر الاستعراضي تقريرا عما تتخذه من تدابير عملية ومحددة للوفاء بالتزاماتها المتصلة بتحقيق هذا الهدف.

ثانيا - التوازن بين ركائز المعاهدة

١٠ - تؤكد الدول العربية على أهمية تحقيق الترابط والتوازن بين نزع السلاح وعدم الانتشار والاستخدامات السلمية للطاقة النووية بوصفها الأعمدة الرئيسية الثلاثة التي تقوم عليها المعاهدة، لأن تركيز الجهود على عدم الانتشار النووي، خاصة الأفقي، والتقليل من الأهمية الموازية لترع السلاح النووي، أو العمل على تقييد الاستفادة من التطبيقات السلمية للطاقة النووية، تثير قلقا بالغا لا يخدم مصداقية المعاهدة وتطبيقها بصورة شاملة وغير تمييزية.

١١ - وفيما يتعلق بزراع السلاح النووي، تطالب الدول العربية المجتمع الدولي، خاصة الدول النووية، بإعادة تأكيد التزامها عمليا بهذا الهدف الرئيسي للمعاهدة، والتحرك نحو التنفيذ الفوري للخطوات العملية الثلاث عشرة التي اقرها مؤتمر استعراض المعاهدة عام ٢٠٠٠ كأساس لقياس التقدم في هذا المجال، بشكل خاضع للتحقق وغير قابل للتراجع. بما في ذلك تحقيق خفض ملموس في الترسانات النووية الحالية والامتناع عن الإنتاج والتخلص من

المخزون. ومن الطبيعي أن يتصل قدر النجاح المحرز في مجال نزع السلاح النووي في إطار المعاهدة بقدر النجاح المحرز في تحقيق عالميتها.

١٢ - لذا، فإن الرؤية المطروحة حالياً على الساحة الدولية بشأن عالم خال من الأسلحة النووية هي رؤية نرحب بها تماماً ونطالب أن تنعكس في مؤتمر ٢٠١٠ من خلال إعادة الالتزام بتنفيذ الخطوات العملية التي اعتمدت في مؤتمر ٢٠٠٠ كخطة عمل تجاه نزع السلاح النووي في إطار زمني محدد وبشفافية كاملة.

١٣ - وحتى يتم التحقق من نزع السلاح النووي الكامل والشامل، فإنه من الأهمية بمكان أن تنظر دورة الاستعراض الحالية في توصيات تضمن التواصل في أقرب وقت ممكن إلى ترتيبات شاملة، غير مشروطة، وملزمة قانوناً، لضمان أمن الدول غير النووية ضد استخدام أو التهديد باستخدام الأسلحة النووية ضدها.

١٤ - وفيما يتعلق بمنع الانتشار النووي، ترى الدول العربية التي انضمت جميعاً إلى عضوية معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، إنه هدف لتعزيز أهمية نزع السلاح النووي، وأن منع الانتشار لا بد وأن يشمل العنصرين الأفقي والعمودي، أخذاً في الاعتبار أن التهديد الأكبر لعدم الانتشار يتمثل في عدم تحقيق عالمية المعاهدة، وبصفة خاصة في الشرق الأوسط، الأمر الذي أتاح لإسرائيل تطوير قدراتها النووية العسكرية خارج أي منظومة رقابية دولية.

١٥ - وبالنسبة للاستخدام السلمي للطاقة النووية، تؤكد الدول العربية أن المساس بالحق غير القابل للتصرف للدول الأطراف في المعاهدة في الحصول على الاستخدامات السلمية للطاقة النووية تحت أي حجة، سيكون إخلالاً بالصفقة الأساسية التي انضمت على أساسها الدول إلى المعاهدة.

١٦ - وترى الدول العربية أن الدخول في أي تعاون نووي سلمي أو عسكري فيما بين دول أطراف في المعاهدة ودول غير أعضاء فيها، إنما يمثل حرقاً صريحاً لنص وروح وأهداف معاهدة عدم الانتشار النووي، وتحدياً لنتائج مؤتمري الاستعراض لعام ١٩٩٥ و ٢٠٠٠، وخرقاً لمقرر مبادئ وأهداف نزع السلاح ومنع الانتشار النووي لعام ١٩٩٥، ولا يشجع مثل هذا التعاون مع الدول الأطراف في المعاهدة على تحقيق عالميتها بل يضر بفرص تحقيق العالمية في الأساس ويهدد مصداقية المعاهدة بصورة تتنافى بقوة مع أهدافها ومبادئها وفعاليتها.